عثمان محرم باشا

وحـــــدة وادى النيـــــل

المحاضرة التى ألقيت
بجمعية المهندسين الملكية المصرية
فى أول مايو سنة ١٩٤٧

ESEN-CPS-BK-0000000225-ESE

00426226

عثمان محرم باشا

وحـــــدة وادى النيـــــل

المحاضرة التى ألقيت
بجمعية المهندسين الملكية المصرية
فى أول مايو سنة ١٩٤٧

وحدة وادى النيل

للمهندس عثمان محرم باشا

وزير الأشغال الأسبق

أيها السادة :

لقد كان طبيعياً أن يساهم المهندس المصرى بأكبر نصيب فى المعركة الدائرة اليوم حول وحدة وادى النيل من الناحية الهندسية ذلك لأنها معركة الحياة بالنسبة لشطرى الوادى مصره وسودانه على السواء .

ولذلك نهضت نقابة المهندسين وجمعيتهم للقيام بهذا الواجب الوطنى وترددت فى هذه القاعة أصوات المختصين من الزملاء خلال الأسابيع الأربعة الماضية منادية بالوحدة المستندة إلى الروابط الطبيعية والإيدروليكية والإقتصادية وأولا وقبل كل شىء الصالح المشترك بين أهل الوادى جميعاً .

ولقد افتتح صديقى وزميلى عبد القوى أحمد باشا سلسلة هذه المحاضرات ببيان جامع شامل امتاز بمعلوماته المستمدة من طول إقامته بالسودان سواء وهو مهندس مقيم لعملية إنشاء خزان جبل الأولياء أو عندما كان أول مصرى شغل منصب مفتش عام الرى المصرى بالسودان كنتيجة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ . تلك المعاهدة التى نصت على ن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس مسائل متصلة بأعمال مصلحته . فكانت كسبا لمصر من هذه الناحية ولم تضيع عليها حقاً قديماً لأنه إلى يوم عقد تلك المعاهدة فى عام ١٩٣٦ كان جميع مفتشى عموم الرى المصرى بالسودان ومساعديهم بل ومفتشى الرى هناك من الانجليز . ولم

يشغل هذه المناصب الكبرى مصريون إلا تنفيذاً لتلك المعاهدة .

ولن يقلل من قيمة هذه الحقيقة ما يقال من أن أمر النيل يخضع لاتفاقية سنة ١٩٢٩ المعقودة بين مصر وانجلترا ذلك لأن الاتفاقية المذكورة تلخص فى أن الانجليز عندما أرادوا الانتفاع بإقامة خزان مكوار الذى سمى فيما بعد خزان سنار لرى أراضى الجزيرة بالسودان لصالح الانجليز المستعمرين دون صالح أبناء السودان وضعوا هذه الاتفاقية ليقولوا فيها أنهم احتفظوا لمصر بحقوقها الطبيعة والتاريخية فى مياه النيل . وكانت هذه الإتفاقية أشبه شىء بالتصريحات التى تصدر عن جانب واحد وهو الجانب القوى دائما . كما أنها — مع الأسف الشديد — كانت أول مظهر رسمى من مظاهر الحركات الانفصالية بين مصر والسودان لأنها تتحدث عن كل منهما على أنه قطر مستقل عن الآخر ولا يربطهما صالح مشترك .

وقد تعاقب على هذا المنبر بعد سعادة عبد القوى أحمد باشا زملاء أفاضل من المهندسين النوابغ الذين اختصوا فى الأبحاث التى عرضوا لها . كما تفضل مشكوراً كل من سعادة صديقى فؤاد أباظه باشا مدير عام الجمعية الزراعية الملكية والأستاذ الجليل حسين كامل سليم بك عميد كلية التجارة فبسط أولهما لحضراتكم مشاهداته وتجاربه عن السودان فى بيان مستفيض وتفضل الثانى بالكلام عن الوحدة الاقتصادية كلاماً مدعماً بالإحصاءات والتدليل العلمى . وشاركا بذلك المهندسين فى هذه الدراسات القيمة إثباتا للوحدة بين مصر والسودان وتذكيراً بها وتسديداً لجهود الأمة فى سبيلها .

وجملة القول فيما سمعتموه من حضراتهم أن هذا الرباط المقدس الذى يجمع بين مصر والسودان إنما هو رباط الحياة نفسها .

وبعد هذا يتلخص ما ورد متصلا بالمحاضرات التى ألقيت على حضراتكم فى مشروعات كثيرة سميت بأسمائها ومنها الموجود فعلا ومنها الجديد المقترح لمواجهة مستقبل هذا الوطن المتحد شمالا وجنوبا .

وتتركز المبادىء التى قامت عليها تلك الدراسات فيما يأتى :

أولا — أن التوسع الزراعى والتقدم الصناعى بمصر والسودان معا مكفول بالموارد الطبيعية لنهر النيل إذا حسن استخدامها والقيام على تنظيمها سواء لتخزين أو لمنع خطر الفيضان .

ثانياً — أن المشروعات التى أقيمت أو تقام مستقبلا على النهر فى أى موقع منه بمصر أو السودان تؤثر وتتأثر بالمشروعات المقامة فعلا أو التى تقام مستقبلا فى الأجزاء الأخرى منه .

ثالثاً — أن السيطرة على النهر من منبعه إلى مصبه والقول الفصل فى المشروعات التى أقيمت أو تقام فى أى موقع منه يجب أن تكون فى يد واحدة هى يد الحكومة المصرية دون غيرها .

* * *

ولكيلا يظن أحد أننا نضع المبادىء ونرسم الخطط وفق هوانا لتعزيز مطلبنا فى وحدة وادى النيل وإثبات أن صالح أهل الوادى جميعهم إنما هو فى هذه الوحدة فإنى استخلص لحضراتكم هذه المبادىء نفسها من أقوال رجل يعتبر فى الطليعة من رجال الفن الانجليز الذين لعبوا دوراً هاماً فى تاريخ مصر الحديث منذ عهد الاحتلال . وسترون فى أقواله التى كان يسجلها بعيدة عن شوائب السياسة أنه كان يؤمن مثلنا بضرورة اتحاد مصر والسودان .

قال السير وليم جارستن مستشار نظارة الأشغال العمومية فى كتابه (الدليل فى موارد أعالى النيل) الذى وضعه فى ٢١ مارس سنة ١٩٠٤ بعد أن جاب مناطق أعالى جنوب السودان عدة مرات دراسا باحثا ما يأتى :

أولا — بصدد المشروعات الواجب القيام بها لضبط النيل قال جنابه ما يأتى نصه :

(هذه المشاريع هى تخليص النيل الأعلى من المنافع التى يضيع فيها أكثر

من نصف مائه . وضبط مياه البحيرات الإستوائية الكبرى وتعديلها حتى يمد النيل عند ما يراد مده . ورفع منسوب النيل الأزرق لسقيا البقاع الطيبة التى يشق فى أديمها . وإعداد مورد لمصر كاف لإرواء عامة البسيط الواقع فيما بين الشلالات والبحر الأبيض المتوسط ووقاية الأرض من طغيان الفيض) .

ثانيا — قال جنابه فى نفس الكتاب عن ارتباط وتأثر المشروعات ببعضها ما يأتى نصه :

(أن كل ما يتعلق من المشاريع بتدبير مياه النيل فى الأقطار السودانية يكون للديار المصرية فيه خير دائم ، لأن كل القطرين يستورد ماءه من مصدر واحد ومعول زكاء زراعتهما على نهر واحد . ولذلك يستحيل أن يستخرج مشروع من مشاريع الرى ذات الشأن من أجل بلد منهما ولا تتناول عوامله البلد الآخر)

ثالثاً — قال جنابه عن موضع السيطرة على النيل فى يد واحدة هى يد مصر ما يأتى نصه :

(وإنى لا أرى بدأ من إيجاز الكلام على مسألة هى من الأهمية بمكان ذلك أنه إذا اتفق القوم على وجوب تنظيم مصلحة رى فى أقاليم السودان فالضرورة تقضى بأن تكون مصلحة الرى بأجمعها تحت رقابة نظارة الأشغال المصرية وتكون مصلحة رى السودان فرعا لها . ذلك أمر لا مندوحة عنه . وأما أعمالها فستكون فنية بحتة وتتناول إقامة الاعمال الصناعية التى سيكون لها شأن فى إيراد النيل . ومن الواجب أن يكون التحكم فى مياه هذا النهر موكولا كله لمصلحة واحدة . فإنه لا يصح تعدد السلطة فى مسألة خطيرة كهذه المسألة . ولا يختلف اثنان فى وجوب إناطة نظارة الاشغال العمومية بمصر بمراقبة المياه . ولا شك فى أن حكومة السودان تكون أول من يسلم بهذا الأمر وآخر من يتمنى خلاف ذلك فمن مصلحة مصر والسودان أن تقرر هذه القاعدة وتتبع . وبما أن للحكومة المصرية مصلحة كبرى فى هذا المطلب

فمن العدل أن تقوم مصر بجميع نفقات مصلحة الرى ولا تكلف السودان منها بشيء لأنها نفقة ليس للسودان عليها سيطرة ولو أنه سيصيبه من نفاذ ذلك المشروع نفع أوفر) .

أيها السادة :

مما تقدم يتضح أن الحقائق الثابتة التى أوردناها يقول بها المهندس المصرى نتيجة تجارب أكثر من نصف قرن كما كان يقول بها أكابر المهندسين الانجليز قولا خالصا لوجه الفن .

وإذا شئنا أن نضرب الأمثال من الواقع الملموس لندلل على ثبوت هذه الحقائق لضاق بنا المجال . ولهذا نكتفى بالأمثلة الآتية :

أولا — فيما يتعلق بكفاية موارد النيل الطبيعية لاحتياجات مصر والسودان معا فى الحال والاستقبال بشيء من التنظيم والضبط يكفى أن نقول أن مصر باقامة خزان أسوان وتعليته مرتين وإقامة خزان جبل الأولياء قد استطاعت أن تمضى فى التوسع الزراعى باستصلاح الأراضى البور بشمال الدلتا وزيادة المساحة التى تزرع أرزا وبتحويل جانب يذكر من أراضى الحياض بالوجه القبلى إلى الرى المستديم . كما أن أراضى الجزيرة بالسودان — بواسطة خزان سنار — قد بدىء بزراعة مساحات فيها بلغ أقصاها فى البداية ثلثمائة ألف فدان ثم تزايدت حتى وصلت أخيرا إلى نحو المليون وهى قابلة لزيادة جديدة تبلغ مليونين آخرين من الأفدنة .

وكل ذلك فضلا عن أنه لا تزال هناك مشروعات جديدة يمكن أن تقام سواء فى مصر أو السودان لمقابلة التوسع الزراعى المنشود بشطرى الوادى وكذلك التوسع الصناعى . ولا أريد أن أدخل فى تفاصيل هذه المشروعات والمفاضلة بينها لأن ذلك يقتضى دراسات طويلة ومراعاة اعتبارات ليس المجال اليوم مجال بحثها .

ثانيا — فيما يتعلق باثبات تأثير وتأثر المشروعات التى تقام بأى موقع من النيل فى المشروعات التى أقيمت أو تقام فى مواقع أخرى منه نقول إنه عندما أنشىء خزان سنار على النيل الأزرق لرى أراضى الجزيرة كان لا بد لمصر — فى سبيل الحصول على المناسيب الضرورية لاسيما فى السنين المنخفضة الفيضان — لضمان رى الحياض من أن تنشىء قناطر نجع حمادى فى عام ١٩٢٧ وتقوم بتقوية قناطر أسيوط فى عام ١٩٣٦ وتقوية قناطر إسنا فى عام ١٩٤٣ . وقد بلغت تكاليف هـذه المشروعات التى أقامتها مصر كنتيجة حتمية لانشاء خزان سنار لرى أراضى الجزيرة بالسودان لصالح الانجليز المستعمرين أضعاف التكاليف التى أنفقتها حكومة السودان فى إقامة ذلك الخزان . ولم يكن لمصر مندوحة عن ذلك لأن أى اقتطاع أو حجز للمياه فى السودان إنما هو إنقاص من كميات المياه ومناسيبها اللازمة لرى الحياض للفترة الطويلة من أوائل أغسطس إلى ١٥ اكتوبر من كل عام . ولسنا ننسى — والعهد قريب — أن مساحات كبيرة جدا من حياض مديرية قنا تخلفت عن الرى فى فيضان عام ١٩٤١ لأن تقوية قناطر إسنا لم يكن العمل فيها قد بدأ فعلا .

ثالثا — أما فيما يتعلق بضرورة أن تكون اليد المسيطرة على نهر النيل ومشروعاته من منبعه إلى مصبه يدا واحدة وهى يد مصر دون غيرها لمصلحة مصر والسودان معـا . فلست أدرى من أى نقطة أبدأ الحديث فيها وهل يكون ذلك أيام كان المهندسون الإنجليز — فى بدء الإحتلال — يقررون للفن وحده لا للسياسة أو الاستعمار أن السلطة على نهر النيل فى كامل طوله ينبغى أن تكون لمصر كما جاء فى أقوال السير ويليم جارستن التى اثبتنا نصها آنفا وكما جاء على لسان السير ويليم ويلكوكس فى كتابه « خزان أسوان » حيث قال ما نصه :

« يجب ألا ننسى أن تصرف بحيرة فيكتوريا وقدره ٣٠ ألف قدم مكعب فى الثانية الواحدة يمر من جنادل ريبون . واتساع هذا المكان ٤٠٠ مترا من

السهل سدها . وبما أن هذه البحيرة هي المصدر الحقيقي للنيل الأبيض فكل سيد يسيطر عليها يمسك بيده زمام الحياة فى مصر » .

أقول هل أبدأ بهذا الاستشهاد وأقف عنده إذ أن فيه الكفاية ؟ أم أسير مع تسلسل الحوادث فأصل إلى عام ١٩٢٠ حيث كانت الحركة الوطنية المصرية فى عنفوانها وحيث كان اجماع المهندسين منعقدا على مناهضة المشروعات التى أصر الإنجليز حينذاك على إقامتها فى السودان بفكرة استعمارية مغرضة وعلى الأخص منها مشروع خزان جبل الأولياء الذى أذكر لصديقى عبد القوى أحمد باشا أنه كان أحد المناضلين إذ ذاك فى سبيل عدم إقامته نظرا لما هو معروف من أن من يسيطر عليه يستطيع إذا أراد الإضرار بمصر أن يمنع المياه الواردة بالنيل الأبيض وهى الإيراد الطبيعى الخاص بالزراعات الصيفية فى مصر بل ومياه الشرب أيضا .

ثم نخطو بعد ذلك إلى عام ١٩٢٥ فنجد أن حادثا فرديا هو مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان كان كافيا أن تقحم انجلترا فى انذارها المشهور للحكومة المصرية بندا عجيبا هو تحللها من قيد المساحة المنزرعة فى أراضى الجزيرة حيث تزيدها إلى الحد الذى تشاء وبالتالى تحكمها فى حقوق مصر من المياه .

ثم تدرجوا من ذلك إلى تدعيم فكرة الإنفصال بين مصر والسودان فأخذوا جانب السودان فى مفاوضات اتفاقية مياه النيل التى تم توقيعها فيما بعد فى عام ١٩٢٩ ، صمموا على أن تقيم مصر خزان جبل الأولياء لصالحها — كما كانوا يقولون — وألحوا فى ذلك إلحاحا عنيفا ، كان بعضه ظاهرا وكان أغلبه مستوراً وكان من حسن حظى أن استطعت وأنا وزيراً للأشغال فى عام ١٩٢٦ — ١٩٢٧ أن أحول هذا الإتجاه ناحية أخرى أكثر أمنا لمصر وضمانا لمصالحها . فلم يكن هناك خلاف على أن مصر بحاجة إلى زيادة المخزون

من المياه وأنها تستطيع تدبير تلك الزيادة بإقامة خزان جبل الأولياء أو بغيره من خزانات فى السودان . ولكن العهد كان قريبا بإنذار الإنجليز فى حادث مقتل السردار بحيث لا نكون مقدرين واجبنا الوطنى إذا ساعدنا على الإكثار من تلك السلاسل التى توضع حول أعناقنا ويكون زمامها فى أيدى من لا يشفق علينا ولا يرحمنا . ولهذا عملت جاهدا غير متوان على أن نستعيض بتعلية ثانية لخزان أسوان عن إنشاء خزان جبل الأولياء . وللحق أقول إن دراساتى للتعلية الثانية لخزان أسوان كانت مسبوقة بتفكير سديد لرجل يعتبر فى الطليعة بين المهندسين المصريين وهو نقيبنا ورئيس جمعيتنا الهندسية معالى محمد شفيق باشا . ولقد لقيت مقاومة شديدة فى هذا السبيل ، وكان أعجب شيء فى تلك المقاومة ما ادعاه الإنجليز من شدة خوفهم على خزان أسوان أن ينهار . ولست اليوم بصدد الحديث عما بذلنا وما لاقينا ، وعن المناورات والمحاولات ، وعن التدخل المستور والسافر ، نعم .... لن يكون حديثى اليوم عن شيء من هذا فإنه مسطور فى التاريخ وإنما الذى يعنينى هو استخلاص العبرة من تلك المحاولات فقد أقر الخبراء العالميون الدراسة التى جهزناها لهذه التعلية وتمت بالفعل وجنت البلاد ثمارها ، ولكن هذا لم يمنع الإنجليز من أن يصروا على إقامة خزان جبل الأولياء حتى تم لهم ما أرادوا وبدىء فى إنشاء الخزان المذكور فى عام ١٩٣٤ .

من ذلك يتضح أن العمل الذى يمكن أن يقام فى السودان وينتفع به كل من مصر والسودان لا يمكن لمصر أن تطمئن إليه إلا إذا ضمنت السيطرة عليه والحيلولة بين الأجنبى المستعمر وبين التحكم فيه حتى لا تتعرض زراعتها وثروتها بل وحياة أبنائها لخطر محقق إذا تغلبت الشهوة الإستعمارية على العاطفة الإنسانية .

أيها السادة :

لا شك فى أن وحدة وادى النيل قضية من أغنى القضايا بأدلتها الحاسمة .

وحسبنا من هذه الأدلة الدليل الأزلى الذى لا يفنى أبداً وهو هذا النهر المبارك الذى خطته يد الله .

إنى أدع الكلام فى وحدة وادى النيل بعد الذى سمعتموه من البحوث الفياضة لأن هذه الوحدة أوضح وأبقى على الزمن من أى كلام يقال فيها .

وليكن الشأن الذى نعنى به دائما هو إبراء شعب وادى النيل من سموم الاستعمار وجمع قلوب أبناء الشطرين على تخليص واديهم من أولئك المستعمرين الدخلاء . وإنه لأمر مستطاع وأكاد أراه قريبا ما دامت تتأجج هنا وهناك هذه الشعلة المباركة من الوعى والإدراك وحماسة الجهاد والكفاح .

أيها السادة :

لم تعد نيات الإنجليز فى السودان خافية على أحد . لقد نطقت بها أعمالهم وتصرفاتهم أكثر مما نطقت بها الألسن والأقلام . ومن البداهة بمكان بعيد أنهم لم يذهبوا إليه ويتهالكوا على البقاء فيه إلى حد الإستماتة — على بعد ما بينهم وبينه وطنا وجنسا — لمجرد ما يزعمونه من الرحمة بأهله والرغبة فى ترقيته . فذلك معنى من أبعد المعانى عن سياسة أولئك الذين عرفوا فى تاريخهم الطويل بأنهم تجار مستعمرون لا يطأون أرضا إلا ليضيفوها إلى حساب دولتهم ولا يتعاملون مع شعب إلا ليعتصروه ويحتلبوا أسباب الرزق فيه وإن أمكن أبادوه .

ووجودهم بالسودان خمسين عاماً كاملة يقترن بهذه الحقيقة الصارخة . وما كان يمكن أن يكونوا على غير ما طبعوا عليه واشتهروا به . وفى رسالة إخواننا أعضاء الوفد السودانى عن مآسى الانجليز فى السودان تفصيل واف لسياستهم التقليدية فى الاستعمار فهناك — كما فى كل بلد استعمروه — فقر وجهل وتفرقة واحتكار وعدوان وظلم .

ونحن فى مصر أعرف الناس بهذه السياسة فقد تجرعنا كأسها المريرة قبل إخواننا السودانيين . وأصبحنا أكثر حذراً من الإنجليز وأفاعيلهم حتى أننا فى عام ١٩٤٣ بدأنا نفكر من جديد وندرس إمكان عمل تعلية ثالثة لخزان أسوان مع تنفيذ مشروع وادى الريان بالصحراء جنوبى الفيوم وقطعنا فى المشروع الأخير خطوات تنفيذية واسعة ليزيد فى مخزون مياهنا ونتوقى أخطار الفيضانات العالية داخل الحدود التى نسيطر عليها ونحول دون عدوان التحكم الانجليزى فى مصادر حياتنا لو أننا اتجهنا فى تنفيذ هذه المشروعات إلى مروى بالسودان أو منطقة السدود هناك أو البحيرات الاستوائية البعيدة عن متناول أيدينا قبل أن نصفى حسابنا مع الانجليز ونخرجهم من ديارنا ليصبح الوادى خالصاً لأبنائه مصريين وسودانيين يتعاونون على ما فيه خيرهم المشترك .

أيها السادة :

لقد خبرنا السياسة الإنجليزية قديماً كما خبرها إخواننا السودانيون فيما بعد . فعرفنا كما عرفوا أخيراً كيف أنها تعمد عن قصد وسوء نية إلى تقطيع أوصال الوادى وتقسيمه إلى مناطق مختلفة عسراً ويسراً . ففى مصر تباين ملحوظ بين أهل الوجه البحرى وأهل الوجه القبلى وأهل بلاد النوبة — تباين فى عامة الأحوال الإجتماعية لينظر الناس من الشمال إلى الجنوب فيرضوا ولينظروا من الجنوب إلى الشمال فيسخطوا . وذلك هو نفس الحال اليوم فى السودان فأهل الشمال يختلفون عن أهل الجنوب ليقضى الأمر بينهم إلى ذات الغاية والأثر . وهكذا تمضى السياسة الاستعمارية تفريقا بين أبناء الوطن الواحد والمجتمع الواحد . والنتيجة دائماً هى خسران الشعب ليغنم الانجليز .

ومن هنا لا يختلف اثنان فى أن انجلترا كأى دولة استعمارية لا تبغى خيراً لأهل البلاد . ولن يكون وجودها هنا أو هناك إلا لاحتكار الخير لحسابها الخاص .

وليس هكذا الحال إذا كان الأمر فى يد أهل البلاد أنفسهم ولسنا بذلك نلقى القول جزافا أو نقيم الدعوى من غير دليل . فما كاد المصريون يظفرون بجانب من الحرية السياسية فى ظل حكم دستورى لم يطهر من الاحتلال العسكرى خلال السنوات القريبة الماضية حتى بادروا إلى إصلاح ما أفسده الإنجليز وعكسوا الأغراض التى أقاموا عليها سياستهم الإستعمارية فاتجهوا بمشروعاتهم المائية والإصلاحية إلى المناطق الجنوبية .

وإنى أحمد الله إذ كان لشخصى الضعيف نصيب فى تحقيق هذه السياسة الوطنية . ففى ربع القرن الماضى حيث أطلقت أيدى المصريين بعض الشىء فى إدارة شؤونهم نظرنا فوجدنا الحكم الإنجليزى قد عمد طبقا لسياسة مرسومة إلى جعل بلاد النوبة التى كانت معروفة فى التاريخ القديم ببلاد الكنوز — جعلوها عن عمد أفقر من مديرية أسوان . كما جعلوا مديرية أسوان أفقر من مديرية قنا التى كانت بدورها أفقر من مديرية جرجا التى تليها شمالا وهكذا وهكذا . ولقد تلا عليكم حضرة الأستاذ الجليل حسين كامل سليم بك عميد كلية التجارة إحصاءات عن نصيب الفرد فى الثروة الزراعية فى كل من مديريات الوجهين البحرى والقبلى فكانت مصداقا لما أقوله الآن ولما هو محسوس ملموس من أن الفقر يتدرج صعداً إلى الجنوب . ولعل للإنجليز حكمة فى ذلك هى أن يدفعوا أهالى تلك الأقاليم — بعد إفقارها وتصعيب سبل الحياة على أهلها إلى التماس رزقهم فى الشمال فتقفر المناطق القبلية وتبعد الشقة بين مصر والسودان لغرض استعمارى أصيل مبيت هو أن يصبح فى مقدورهم فى يوم من الأيام — عندما تضطرهم الوطنية المصرية للجلاء عن مصر — أن يحكموها من السودان بوضعهم يدهم على مصدر حياتها باستخدام المنشآت التى أقيمت وتقام على النيل هناك بواسطة المصريين وبأموالهم .

ولسنا فى هذا القول مبتدعين ، فقديماً انكشفت نيات الإنجليز هذه

للفرنسيين — وقت أن كانت فرنسا منافسا قويا لهم فى السودان وأفريقيا وقد عبروا عنها فى تقاريرهم أصرح تعبير . وفى كتاب « مآسى الإنجليز فى السودان » الذى وضعه إخواننا أعضاء وفد السودان نتيجة دراستهم لقضية وحدة الوادى دراسة دقيقة عبارة وردت فى تقرير قدمه الكولونيل مونتيل لوزارة الخارجية الفرنسية عن حملة فاشودة قال فيها :

« إن الإنجليز وضعوا نصب أعينهم منذ الساعة الأولى أن السودان المترامى الأطراف الغنى يجب أن يكون فدية مصر الصغيرة الفقيرة تقدمها لانجلترا . إن انجلترا لن تفكر فى الجلاء عن مصر إلا إذا تم لها امتلاك السودان . فعند ذلك يستطيع الإنجليز أن يصرفوا خاصلات السودان دون أن تمر بمصر . ومتى تم للانجليز امتلاك منابع النيل الأعلى والمتوسط ففى استطاعتهم ببعض الخزانات إخصاب منطقة النيل الأدنى أو إجدابها حسبما يحلو لهم .

أيها السادة :

قلت إننا تبينا نيات الإنجليز وأغراضهم المبيتة فى العمل على إفقار المناطق القبلية طول مدة احتلالهم لمصر والسودان سعياً وراء فصل شطرى الوادى وحكم مصر من السودان عند ما يحين الحين . فلما انكشف لنا ذلك واضحاً جلياً اتجهنا بمشروعاتنا المائية إلى تلك المناطق لتفويت تلك الأغراض . ولسائل أن يسأل عما صنعنا .

لقد صنعنا الكثير فى ربع القرن الماضى وهى فترة وجيزة فى حياة الأمم خصوصا إذا لوحظ أن حريتنا فى العمل خلالها لم تكن كاملة . فقد أنشأنا قناطر نجع حمادى فى عام ١٩٢٧ على النيل لتحسين الرى الحوضى لنحو مليون ومائة ألف فدان ولتعديل نظام الرى المستديم الحوضى إلى نظام الرى المستديم لنحو ١٥٠ ألف فدان . وأنشأنا محطات لرى الحياض المنعزلة بمديرية أسوان وهى الحياض

التى كانت تحرم من الرى مدة سنتين فى كل ثلاث سنوات وكان فلاحوها يعانون ضنك العيش وبؤس الحياة على مدار السنة . وأجرينا التعلية الثانية لخزان أسوان وهى التعلية التى تضاعفت بها كميات المياه المخزونة وأمكن بواسطتها الحجز على الخزان لتخفيف خطر الفيضانات العالية وحماية زراعات الحياض الصيفية . ونقلنا إلى ملكية الحكومة منشآت شركة رى نجع حمادى والبلينا بالبر الغربى للنيل ومحطتى رى أرمنت والغريرة التابعتين لشركة السكر كما أنشأنا محطة رى الخيام فوفرنا للأهالى رى مساحة تبلغ نحو المائتى ألف فدان ريا مستديما مقابل دفع خمسين قرشا سنويا عن الفدان الواحد بعد أن كانت تلك الشركات تتقاضى منهم ٣٨٠ قرشا عن الفدان الواحد سنويا أجرة للرى . وأتممنا تقوية قناطر أسيوط ، ومضينا فى تقوية قناطر إسنا فى عام ١٩٤٣ لضمان الرى الحوضى لمديرية قنا التى كثيراً ما تخلفت منها مساحات شاسعة دون رى فى سنوات متعددة فضلا عما تؤدى اليه تقوية هذه القناطر من إمكان تحويل الرى الحوضى إلى رى مستديم فى المستقبل لمساحة تبلغ نحو ثلثمائة ألف فدان بين إسنا والبلينا . ولعلكم تعجبون إذا قلت لكم إن الانجليز قد بذلوا معنا محاولات فى عام ١٩٤٢ ليعطلوا باسم الحرب ومقتضياتها تنفيذ تقوية قناطر إسنا ، ولهم فى ذلك مكاتبات رسمية ولكنى رفضت أن أؤخر خير بلادى وأخضع مصلحتها لأحكام العسكريين فأخذت سبيلى غير متردد فى تنفيذ هذه التقوية التى بدأت فعلا فى عام ١٩٤٣ وهى اليوم على وشك التمام .

أما بلاد النوبة فانها وإن لم تصل بعد إلى الدرجة من الرخاء التى ننشدها لها إلا أنى أؤكد أن العناية بأمرها والرغبة الشديدة فى توفير الرى للمساحات الكبيرة من أراضيها الصالحة للزراعة محل تفكير يتجدد دائما . وإنى أذكر أنى وأنا وزير للأشغال ذهبت إلى تلك البلاد فى مارس من عام ١٩٣٧ وتنقلت فى كل أنحائها مستصحبا معى جميع المختصين فى مصالح الرى والزراعة والمساحة وقمنا هناك بمعاينات وأبحاث ودراسات انتهينا منها إلى التحقق من

وجود مساحات شاسعة من الأراضى الصالحة للزراعة . ولم نكد نفرغ من تلك الزيارات حتى كانت دراساتنا موجودة فى مذكرات وقعتها وأنا فى محطة أسوان ، ولم أكد أصل إلى القاهرة حتى أخذت موافقة وزير المالية فمجلس الوزراء فالبرلمان على اعتماد بنصف مليون جنيه ينفق على خمس سنوات لإقامة محطات متعددة للرى ترفع المياه من النهر لنحو ثلاثين مترا فى بعض الحالات . وذلك عملا على إسعاد هؤلاء السكان الوادعين وتشجيعا لهم على البقاء فى تلك البلاد الممتدة نحو خمسمائة كيلومتر على جانبى نهر النيل والتى تعتبر صلة الوصل بين شطرى الوادى مصره وسودانه . وإنه وإن كان لم ينفذ من تلك المشروعات إلا بعضها فان باقيها لا بد أن يتم فى وقت قريب بعد أن خفت صعوبات الاستيراد نوعاً ما فى هذه الأيام .

ولن أحدثكم طويلا عن مشروع توليد القوى الكهربائية من مساقط المياه بخزان أسوان لاستخراج السماد وما سيكون لهذه الصناعة من أثر قوى فى إحياء مديرية أسوان وبلاد النوبة وبعث الرواج والرخاء فى ربوعهما فذلك مشروع لا يزال قيد البحث وقد يكون الأوان آن للتعجيل بتنفيذه فتتم بذلك حلقات سلسلة المشروعات التى قصدت مصر من ورائها إلى العمل عكس ما كانت ترمى إليه سياسة الإستعمار . ولعلنا بهذا نكون قد دفعنا بالحياة إلى المناطق القبلية وأعطينا عنايتنا الإصلاحية لأشد البلاد حاجة إلى الإصلاح ليشعر جميع المواطنين بالعدل الإجتماعى منشورا بينهم على قدم المساواة

أيها السادة :

لقد ترون فى بعض ما ذكرته لكم الليلة تحدثا فى السياسة . والسياسة — كما قد يقال — ليست من عمل المهندسين أو هى فى القليل لا تتسق لها الدراسات الفنية التى يضطلع بها رجال الفن فى هذا المكان . ولكنى أود أن أقول إن السياسة فى موضوع وحدة وادى النيل هى الظل الذى يلازمه . بل هى فيه الأصل والعنصر الأول فلا مهرب لمن يتحدث عن وحدة الوادى من

الاحتكاك بالسياسة على فرط الرغبة فى اجتنابها

إن أهم ما اشتملت عليه محاضرات حضرات الزملاء الأفاضل هو ضرورة تجديد شباب الرابطة التى هى الحياة نفسها بين شطرى الوادى وتجميع القوى للتعمير والإستثمار لمصلحة التوأمين لأب هو النيل . وأم هى الأرض التى وهبها لنا ، فهل من المستطاع أن يتحقق هذا من غير أن يكون مسبوقاً بالاستقلال خالصا من شوائب الإستعمار . الجواب على هذا واحد لا يتعدد . وهو . كلا .

وإذن فالسياسة تلاحقنا معشر المهندسين كما تلاحق جميع أبناء النيل ، على أننا ونحن نمس السياسة مضطرين إن كان الموضوع سياسيا فى أصله وفى روحه لا أكتمكم أنى متفائل بأن ساعة الخلاص آتية لا ريب فيها . فلن يبقى الانجليز إلى الأبد فى بلاد لا تريدهم ولا ترغب فيهم . وقد قويت إرادتنا فى الخلاص واجتمعت قلوبنا عليه ولهذا فإنه منا — كما قلت — غير بعيد .

وحديثنا عن وحدة وادى النيل يقتضيه صالح الوطن الواحد وله فى الماضى البعيد ذكر طويل . وما أريد أن أذهب بعيداً فى استنطاق التاريخ القديم على كثرة ما فيه من أدلة وشواهد . فذلك أمر يطول . على أنه يكفينا أن نذكر فى ذلك أقرب الحوادث إلى زمننا . فهذا محمد على الكبير وولده العظيم ابراهيم وحفيده إسماعيل رضوان الله عليهم أجمعين قد أدركوا أن الحياة فى الوادى لا تكتمل ولا تتحقق إلا بوصل شطريه وربط أدناه بأعلاه . وقد ألهمهم بعد النظر والشعور بضرورة الوحدة إن منابع النيل — التى يستمد منها الوادى كله حياته ووجوده — ينبغى أن تكون فى قبضة اليد الوطنية القائمة بالحكم فكانت بعوثهم الأولى إلى كشف هذه المنابع ثم كان بعدها ما يسمى فتحاً وما يجب أن يسمى استعادة ووصلا . ومن ثم كان مالا يزال ناهضا من آثار الحكم المصرى فى الجنوب والشمال وهى آثار بليغة فى الدلالة

اتجاه هذا الحكم إلى تعمير السودان وتهذيب الحياة فيه تحويلا للبداوة إلى اجتماع ، وقضاء على ما كان فاشياً من العبودية والرق ، وإنشاء للمشروعات الزراعية والاقتصادية وما إلى ذلك من مظاهر الرقى والتقدم ووفرة الأرزاق

ولو قدر للحكم الوطنى أن يمضى فى سيره مقطوراً مع الزمن متصلا أوله بآخره لارتفع بالسودان إلى القمة والذروة . ولما كان وجه للمقارنة بينه وبين ذلك الحكم الأجنبى الذى ظل خمسين عاماً يستنزف دمه ويزعم أنه يحييه . ويفقره ويدعى أنه يغنيه .

أيها السادة :

من الحقائق التى لا تفتقر إلى بيان أن الحكم الوطنى حينما يكون متحرراً من القيود يستطيع أن يبلغ أقصى المدى فى تحقيق الإصلاح العام بما لا يقاس والدليل على ذلك هو ما أتينا عليه آنفا من ذكر طرف من المشروعات التى أملتها الوطنية المصرية الصميمة على الحكومات المصرية نحو بلاد الصعيد الأعلى والتى بلغت تكاليفها عشرات الملايين من الجنيهات ووصل مدى أثرها الإصلاحى إلى ملايين الافدنة مستهدفين رخاء إخواننا أهل الصعيد وبلاد النوبة الذين حرمهم الاستعمار عامدا أثناء سيطرته كل خير وكل عدل .

ونحن الذين ننادى بالوحدة بين مصر والسودان على نظام الوحدة بين الوجهين البحرى والقبلى لا نبغى فى السودان استعماراً أو استثماراً وإنما نرجو له الرقى والرخاء والتقدم لأنه قطعة من الوطن وأهله أخوة لنا فى الوطن . لهم مالنا من حقوق وعليهم ما علينا من واجبات .

يقول إخواننا أعضاء وفد السودان فى كتابهم مآسى الانجليز فى السودان « أن الانجليز أدخلوا فى عقول الجميع أن مصر تريد أن تستأثر دونهم بماء النيل . وأكثروا ترديد هذه النغمة لكى يلقوا فى روع أبناء السودان أن مصر هى التى تقف حجر عثرة فى سبيل التقدم الزراعى للسودان » .

ونقول نحن المصريين لإخواننا السودانيين فى الرد على هذه الدعاية الانجليزية التى ترمى إلى التفرقة بين أهل الوطن الواحد فى شطريه مصر والسودان ، أن هذه العاطفة الانجليزية الاستعمارية التى يتظاهرون بها نحو السودان وأهله إنما هى أشبه شىء بعاطفة الذئب نحو الشاه ، فهو يخوفها من الانضمام إلى أخواتها لينفرد هو بها فيأكلها هادئاً مطمئناً .

ولا أدل على عرفان إخواننا السودانيين بحقيقة هذا النفاق الاستعمارى من أنهم وهم يسمعون ذلك من الانجليز يجىء إلى مصر وفدهم الممثل لأغلبيتهم ليدافع بحرارة عن قضية وحدة وادى النيل والمطالبة بجلاء الأنجليز لا عن مصر وحدها بل عن السودان أيضاً . وإخواننا السودانيون يعرفون أكثر مما نعرف أن الانجليز وهم يسيطرون على السودان ومصر معا لم يصنعوا للسودانيين شيئاً يظهرون به نواياهم الطيبة نحوهم . ففصلهم مناطق السودان الجنوبية عن جزئه الشمالى والحيلولة دون إتصال سكان الشمال بسكان الجنوب ، إنما قصدوا من ورائه إلى الاستئثار بتلك المناطق الجنوبية من السودان ، وهى مناطق تنمو زراعاتها على الأمطار دون حاجة إلى النيل أو مشروعات تقام عليه . وهم بذلك يستأثرون بخيراته لأنفسهم دون السكان الذين لايزالون يعيشون على الفطرة . وإخواننا السودانيون يعرفون كذلك أن الانجليز بضغطهم على الحكومات المصرية المتعاقبة للموافقة على إنشاء خزان سنار بالجزيرة وجبل الأولياء على النيل الأبيض وإصلاح منطقة السدود إنما يستهدفوه لمصلحتهم الذاتية الاستعمارية ليس غير .

فخزان (سنار أنشىء لمصلحة الانجليز خاصة وكذلك الحال فى مشروع نهر الجاش . ومشروع خزان جبل الأولياء جعلوه مقابلا لما طالبوا به من مشروعات لاتمت لصالح السودانيين بصلة وخيرها عائد على الانجليز وحدهم وفى الوقت نفسه فإن مثل خزان جبل الأولياء يكون أداة جاهزة للضغط على مصر وتهديدها بالموت عند الاقتضاء فى حين أن مصر عندما تتورط

فى عملية شق قناة بمنطقة السدود بدعوى توفير المياه اللازمة لها ، فإنها فى الواقع تكون قد ساعدت على تجفيف مساحات شاسعة يستغلها الانجليز فى الزراعة لصالحهم على نفس النظام الذى اتبعوه فى مشروع الجزيرة حيث اغتصبوا أملاك الأهالى اغتصاباً وسخروهم فى خدمتها واستخلصوا لمصلحتهم وحدهم خيراتها الوفيرة .

ولكى نضع الأمر فى نصابه وننفى عن مصر أية شبهة فى نواياها الطيبة نحو قضية وحدة وادى النيل من منبعه إلى مصبه أستطيع أن ألخص الموقف فى الحقائق الآتية :

(أولا) أن إتحاد مصر والسودان لايفهم منه ولا يمكن أن يترتب عليه انفراد مصر وحدها بمصلحة خاصة على حساب السودان . وأن إتحادهما كشطرين لوطن واحد يتم كل منهما الآخر إنما هو كاتحاد الوجه البحرى بالقبلى تماماً . وكما وحدت الطبيعة بينهما فإنها لم تجعل من أحدهما منافساً للآخر فى أى ناحية من النواحى . وإذا أخذنا الزراعة كعنصر أساسى نضرب به مثلا فى هذا السبيل فاننا نجد أن زراعة القطن تجود فى شمال مصر أكثر منها فى أعالى الوجه القبلى وفى السودان من حيث الكمية والصنف ، فى حين أن الأرز لايجود إلا فى شمال الوجه البحرى ولا يمكن أن يزرع فى السودان . والحبوب بكل أنواعها ، وكذلك القصب تجود زراعتها فى الوجه القبلى . وبهذا يمكن تخصيص كل إقليم فى الوادى المتحد لزراعة النوع الذى يجود فيه فلا تتعارض المصالح ويحصل الوطن الواحد فى مجموعه على خير إنتاج قومى يزيد فى رخاء الأهلين جميعاً وتنمية ثرواتهم وتحسين مستوى معيشتهم .

(ثانياً) أن الانجليز كحكام فعليين لمصر من وراء الحكومات المصرية أيام استعمارهم لها وكحكام ظاهرين للسودان باسم الحكم الثنائى قد استطاعوا لصالحهم الاستعمارى وحده أن يؤسسوا سياستهم على التفريق بين مصر

والسودان كقطرين منفصلين . وتمادوا فى تطبيق هذه السياسة الخطرة إلى حد أن اضطروا مصر أن تتحدث عن مشروعاتها فى السودان الذى يسيطر عليه الانجليز على أنه قطر أجنبى ، ولو استطاع الانجليز — ولم يتنبه لهم الوعى الوطنى المصرى — لفصلوا بلاد النوبة عن مصر . وكذلك كانوا يفصلون الوجه البحرى عن الوجه القبلى . وستكون سياسة حكومة وادى النيل الموحد فى المستقبل القريب إن شاء الله — محو آثار هذا الماضى البغيض بأن تتجه بعنايتها إلى نصف الوطن الجنوبى وهو السودان لتعطيه نصيبه من الإصلاح الذى حرم منه فى الخمسين عاماً الماضية شأنه فى ذلك شأن مديريات الصعيد التى لاقت من عناية الحكومات المصرية الدستورية ما أوضحنا جانبا منه فى هذا الحديث خلال الربع قرن الماضى .

(ثالثا) أن مصر وإن كان لا يزال باقيا فيها مساحات واسعة من الأراضى المحتاجة للإصلاح إلا أنها فى حدود المساحات المزروعة فعلا فى الوقت الحاضر تستطيع أن تزيد فى انتاجها الزراعى أضعافا بإدخال تعديلات فنية فى طرق الزراعة المستعملة الآن وبتحسين الصرف فى أراضيها حيث تعم المصارف المغطاة فى مثل مديرية المنوفية وتوسع نطاق الصرف العميق لتشجيع زراعة الفواكه والعمل على تعدد المحاصيل الرئيسية فى البلاد وذلك إلى جانب خلق صناعات تقوم على قوى تستمد من مساقط المياه فى أسوان وباقى القناطر المقامة على النيل . وبهذا يمكن القول بأن حرص مصر على وحدتها التامة الدائمة مع السودان ليست لشىء مما يقال من الرغبة فى استثمار السودان زراعيا أو اقتصاديا أو الهجرة إليه والتملك فيه ومنافسة أهله وحرمانهم من ثمرات أراضيهم وهذه هى سياسة الحكومات المصرية الدستورية دائما التى تقضى بأن يكون التملك فى المناطق التى طال حرمانها من الإصلاح وعملت بها مشروعات جديدة قاصرا على أهل المنطقة أنفسهم من غير مزاحمة الأغنياء القادرين من أهل المناطق المجاورة أو البعيدة ،

(رابعا) عندما تتحقق وحدة وادى النيل مع جلاء الجنود الأجنبية عن الوادى كله ستكون نظرة مصر إلى المشروعات المائية فى السودان نظرة مختلفة كل الاختلاف عنها فى الوقت الراهن . وأنها حينذاك لن تخشى تحكما من الأجنبى ولا استغلالا . وبهذا يتم كل مشروع منها تحت رقابة مصر باعتبارها الشقيق الأكبر على أساس أن يكون الإنتفاع المائى لمصر والسودان معا والانتفاع الزراعى أو الصناعى المحلى للسودانيين فى السودان وللمصريين فى مصر . وسترى مصر من واجبها الأول أن تعمل على تمكين جميع المساحات الصالحة للزراعة بين حلفا والخرطوم من الرى بواسطة الطلمبات على النيل أسوة بما فكرت فيه ونفذت بعضه بالنسبة لأراضى بلاد النوبة . كما أن مصر لن تغفل الاستزادة من المساحات التى تزرع بأراضى الجزيرة لصالح أهل السودان أنفسهم على أسس تختلف تماما عما جرى عليه الانجليز من انتزاع الأراضى من أيدى الأهالى وتسخيرهم فى خدمتها بلا مقابل أو بمقابل لا يسد الرمق وكما كان ذلك دأبهم فى مصر أيضا وإنما فى صورة أخرى ذلك أنهم كانوا يختصون الشركات الانجليزية بالمحاباة ويستغلون المشروعات المائية لفائدة الأراضى التى يمكنون تلك الشركات فى مشتراها بأثمان اسمية لا تذكر وأصرح مثل لذلك أن الانجليز وهم يسيطرون على شئون مصر منحوا لشركة السير أرنست كاسل الانجلايةمتز يازا بامتلاك ورى ستين ألف فدان فى سهل كوم امبو ليزرعوها زراعة صيفية ونيلية بينما أراضى الأهالى المساكين التى تقع على جانبى النهر فى نفس هذه المنطقة لا تتمكن من الرى الحوضى إلا مرة واحدة فى كل عشرة أعوام . وكان من نتيجة السماح برى أراضى شركة كوم امبو صيفا وشتاء ان لحق الضرر بأراضى الأهالى الواقعة تحتها بما تسرب اليها من مياه الصرف المحملة بالأملاح .

(خامسا) أن على مصر ألا تشرع بالمرة فى تنفيذ أى مشروع فى السودان إلا بعد أن يتطهر الوادى نهائيا من الحكم الإستعمارى وحينذاك تستطيع

مصر أن تضع وتنفذ برامج لمشروعات مائية تتناول خير الوادى كله مصره وسودانه على السواء .

(سادسا) أن الانجليز الذين يتشبثون بالبقاء على مقربة من قناة السويس باسم حمايتها كممر إلى أجزاء من مستعمراتهم مع أنها ليست الممر الوحيد — أقول أن الانجليز وهذا شأنهم لا يقبل منهم أحد المنازعة فى حق مصر والسودان فى الاتحاد باعتبار الشطرين وطنا واحداً ينتفع بنهر واحد هو أصل وجود ذلك الوطن وعليه معول حياة أبنائه المتحدين فى الدين والأصل واللغة والعادات وغيرها .

أيها السادة :

لقد سمعتم من بعض حضرات المحاضرين كما قد قرأتم فى الصحف عن الحركات التى بدأت انجلترا تصطنعها فى بحيرة فيكتوريا لتوليد الكهرباء لخلق حقوق جديدة ليوغندا وزيادة عدد الشركات فى النيل . وهذه الحركة بالغة لا من ناحية الاتجاهات السياسية فقط وما يمكن لانجلترا أن تستغلها من ورائها . وإنما تتناول هذه الخطوة أيضا كميات المياه التى تنساب من البحيرات إلينا والتى تعتبر حقا ثابتا لنا . لأنه إذا أريد تخفيف تكاليف توليد القوى الكهربائية أو زيادة مقدار تلك القوى فإن ذلك يستدعى زيادة السقوط المائى الذى يستتبع زيادة الحجز وبالتالى انقاص كميات المياه التى تنساب من البحيرة .

لهذا فإنى أهيب ببنى قومى جميعا أن يتنبهوا لهذا الخطر وأمثاله وأن يحذروا نتائجه وأن يعملوا على أبطال كل محاولة من هذا القبيل حتى يجنبوا وادى النيل شرور هذه المؤامرة واحباط هذه التدبيرات .

وإنى أناشد الوطنية المصرية أن تهب لمطالبة الحكومة وكل هيئة مسئولة فى البلاد بسرعة التدخل لوقف هذه المحاولات والاحتكام العاجل إلى الهيئات

الدولية المختصة حتى لا ترى البلاد نفسها فى وقت قريب أمام الأمر الواقع الذى يؤثر تأثيراً شديداً فى حياتها .

أيها السادة :

هذه هى حجتنا وتلك هى أدلتنا فى الكلام عن وحدة وادى النيل التى سجلتها الطبيعة وأيدها الصالح المشترك لشطرى الوادى وباركها نهوض المصريين والسودانيين معا للمطالبة بتحقيقها وإجلاء الأجنبي عن وطنهم الواحد ليتفرغوا لإدارة شؤونهم بعيدين عن تحكم المستعمرين فى ظل حكم موحد تحت تاج الفاروق ملك الوادى حفظه الله ورعاه .

مطبعة الاعتماد بمصر